

Aalmaneh Madaneh 1

كتب المحامي نديم البستاني

يا ميشال عون هل تعرف ماذا تعني "الدولة المدنية" قبل أن تطرحها؟؟*

بعد انطلاق الربيع العربي، انبرى الإخوان المسلمون في كل من مصر وسوريا إلى المطالبة بالدولة المدنية، وقد أوضحوا أنها لا تتعارض مع واقع أن تكون الدولة المدنية ذات مرجعية إسلامية. وكانوا يطمحون من ذلك أن يؤمنوا صكاً بمواءمة طروحاتهم السياسية مع الحداثة جذباً للجماهير. فيبدو أن ميشال عون المأزوم في آخر سنوات عهده يتوخى صك البراءة ذاته جذباً للجماهير وذلك بعدما كان في العلن يطالب باستعادة حقوق المسيحيين حين كان الشعار مريحاً؛ أما وقد انطلقت الثورة وراحت بعض الأبواق تطالب بالدولة المدنية دون وعي أو مضمون لهذا الشعار سوى إلغاء الطائفية السياسية، انساق رئيس الجمهورية لركوب هذه الموجة لعلّه يسترضي الشارع، فيما هو تخلص صادم عن مبدأ صون التعددية.

ولكن المفاجأة تزيد قباحة بعد معرفة أن التيار الوطني الحرّ قد اعتمد المطالبة بـ"الدولة المدنية" بموجب المحضر رقم ٧٥ بتاريخ ٢٠١٥/١/١٥ الذي أتى انقلاباً وتغييراً لأهدافه الأصلية الواردة في نظامه الأساسي حيث كان يطالب بـ"الدولة العلمانية"، بحسب ما يرد في العلم والخبر رقم ١٦٣ بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢. فيتجلى أنه لم يقدر من حمل الأهداف الواضحة ذات المفاهيم الحقوقية الثابتة، فأثر التخلي عن المبادئ ليحمل الطروحات الرمادية التي تؤمن المرونة خدمة للوصول إلى السلطوية، وإن كان على حساب حقوق المسيحيين وضربهم في الصميم، فيما بالعلن كان الصنح يطن بالعكس.

نحن في لبنان لا نعيش في ظل دولة دينية، بل إن الدستور علماني، وهو يرسى المساواة بين المواطنين دون تمييز على أساس العرق والجنس والدين، والقوانين لا تستند إلى عقيدة إيمانية معينة، والقضاء ينطق أحكامه بإسم الشعب اللبناني وليس بإسم أي سلطة ما وراثية، وأصول المحاكمات المدنية والجزائية منفصلة عن القواعد الروحية، والشرعية الجزائية لا تطبق نظام الحدود الإسلامية أو ضوابط النجاسة اليهودية أو معايير الفضيلة المسيحية، والسلطة التشريعية منتخبة من الشعب، وتخضع القوانين فيها لتصويت الأكثرية دون أي مرجعية دينية، والحكومة لا تتكون من علماء دين أو من كهنة، وهي تحتكر السلطة التنفيذية بأدوات مدنية من قوى أمن وجيش ووزارات.

فإن أنظمة الأحوال الشخصية الدينية التعددية هي الاستثناء بحيث ليس من شأنها أن تقوض المنظومة الحقوقية للدولة التي تبقى بكل هيكلتها منظومة مدنية. وبالمقابل، لا دخل لعلمنة الدولة من عدمها بمسألة الطائفية السياسية أي توزيع السلطة بين الطوائف التي هي جماعات ثقافية حضارية وليست فرقاً دينية بالمعنى الحصري للكلمة. بماذا يطالب المطالبون بالدولة المدنية ونحن نعيش أصلاً في دولة علمانية؟! ليس المطلوب إذاً العلمنة بل المقصود إلغاء الطائفية السياسية.

نقول لميشال عون ولحزبه المتلون بالفضل وقراءة كتب القانون والعلوم السياسية، فيدرك أن تعبير "الدولة المدنية" تعبير مخادع وغير علمي ولا بل غير موجود،** إذ هناك فقط مفهوم "الدولة العلمانية"، والهدف المفصوح لمن يستخدم تعبير الدولة المدنية هو إخفاء الحديث عن العلمنة في مقابل استيعاب الأحزاب الإسلامية والتيارات اليسارية المتحالفة معها، ما سيفسح المجال أمام الطائفة الأكثر عدداً أن تتحكم بالدولة عبر حكم الأكثرية العددية، فتمارس ممارسات فئوية بحق الآخرين، وتمارس الشمولية وتلغي التعددية بذريعة إلغاء الضمانات التي توفرها الطائفية السياسية إنفاذاً لمقومات الدولة المدنية.

فيكون الشعار البرّاق في ظاهره أداة للقمع في باطنه، وأداة لممارسة أبشع أنواع العنصرية. إن إلغاء الطائفية السياسية شيء وإلغاء الطائفية شيء آخر، وإذا كانت الأولى تلغى بقرار فالثانية لا تستجيب إلا إلى معادلات التطور الحضاري الحر للبشر. إن "الدولة المدنية" بحسب ما يُقصد منها إلغاءً للطائفية السياسية هي مؤجج للطائفية وليست طريقاً للتخفيف من وطأة التصادم بين الطوائف المختلفة، بل إن الحل يكمن في نقل التعددية من المجتمع إلى بنيان الدولة.

* ملاحظة من د. أشقر، ناشر هذا المقال على هذا الموقع: انتقاد التيار الوطني الحر في هذه المسألة قد يطال أفرقاء عديدين، وكان هدف النشر هو المعلومات العلمية وليس الهجوم السياسي على هذا الفريق أو ذاك.

** ملاحظة من د. أشقر: تعبير "مدني" موجود وهو يدلّ على ما هو يخص المواطنين والمؤسسات من خارج الإكليروس والعسكر (مثلاً، الطيران المدني). الكاتب وضّح أنّ تعبير "الدولة المدنية" غير موجود، وهو على حق. أما تعبير "علماني"، فهو باختصار شديد فصل إما الدين (بما فيه المؤسسات الدينية) أو المؤسسات الدينية دونما الدين، عن الدولة. في الحالة الأولى، ممنوع التشريع انطلاقاً من العقائد الدينية. في الحالة الثانية، مسموح التشريع انطلاقاً من العقائد الدينية إنما عبر ممثلين مدنيين مؤمنين بتلك العقيدة وليس عبر ممثلين دينيين، ضمن إطار الدولة العلمانية. والحالتان تتفقان والفقّه المسيحي وتتعارضان والفقّه المسلم. في العالم الإسلامي، تم الترويج بأنّ الحالة الثانية اسمها "الدولة المدنية" من أجل التسلّل إلى دولة بالاسم علمانية إنما يحكمها مدنيون على أساس إيمانهم المسلم، ليرضوا المجتمع الدولي وليقضوا على الأقليات في آنٍ معاً. فلولا هذا، لما تردد المسلمون بالعودة إلى "الدولة الإسلامية" انسجاماً مع أسس الإسلام، تكون فيها الأقليات ذمّية.